

بسم الله الرحمن الرحيم

اثر التمويل الحكومي على مزارعي الطلمبات اقتصاديا واجتماعيا

بمحلية الدويم

اعداد

د. معتز بالله بكرى احمد- قسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية - كلية الزراعة والموارد الطبيعية

- جامعة بخت الرضا - ولاية النيل الابيض - جمهورية السودان

موبايل 0912389883 / 0122301303 بريد اليكترونى mutbakah@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مدى استفادة مزارعي الطلمبات الخاصة من التمويل الحكومي والمتمثل في التمويل من البنك الزراعي واثر ذلك على اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعوقات والمشاكل التي تحول دون حدوث الاستفادة من التمويل. وقام الباحث بإجراء مسح ميداني على مجتمع البحث وهم مزارعي الطلمبات الخاصة بوحدة التضامن الادارية بمحلية الدويم وذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على الاستفادة من التمويل من مساحة حيازة الارض وعمر الفرد وكيفية الحصول على التمويل وطرق السداد والمدخلات المتوافرة وارتباط المزارعين بالأرض والعائد. وخلصت الدراسة الى ان الممولين جميعهم من الرجال بنسبة 100% مع انخفاض نسبي واضح في تمويل الشباب، كذلك تلاحظ ان المتعلمين واصحاب الارض هم الاكثر حظا في الحصول على التمويل وان مصدر التمويل هو البنك الزراعي فقط. ثم ان غالبية المزارعين يميلون الى تمويل العروة الصيفية ويعتبر الاغلبية التمويل العيني هو الافيد والانجح. كما اشار 80% بعدم كفاية التمويل والغالبية اشارت الى ان التأخير في توفير التمويل وقصر فترة الاسترداد وقساوتها ادى الى احجام المزارعين عنه. كما اكد 80% من المبحوثين اهمية التمويل في توفير الاستقرار الاسرى للمزارعين. وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات اهمها، تبسيط وتسهيل اجراءات التمويل وزيادة عدد الافراد الممولين مع توفيره في الوقت المناسب قبل بداية الموسم الزراعي وضرورة توفير التمويل العيني كاملا واهمية اقامة دورات تدريبية للنساء للدخول في برامج التمويل.

Abstract

The research studied the government funding(agricultural Bank) and its socio- economic effects ,obstaclesand problems that prevent a benefit from the funding.The Researcher has conducted a field survey on the research community(Private pumps farmers of Attadamon administrative unit -

Duwaim locality) to know the factors affecting the use of funding from the possession of the land area and the age of the individual and how to obtain financing and payment methods provided inputs link farmers to the ground and return. The study concluded that all funded respondents are males (100%) with clear relative funding directed towards youth farmers. It is clear that educated and land owner respondents has more funding. The Agricultural Bank is the only funding source. Most of the farmers tend to get funding during summer cultivation period. Most farmers consider that qualitative or kind funding is valuable and successful. 80% of respondents indicate that funding is not sufficient. The delay in providing funding and the hard and short period to reimburse that fund prohibited farmers to apply for funding. 80% of respondents consider that funding is important for farmer holds stability. The study recommended that: funding must be easy to get, increase the number of funded farmers, funding must be provided at proper time before the commencement of the agricultural season, funding must be completely provided, there is an important need for women training periods to encourage them towards funding programs.

1-1 المقدمة

يمتلك السودان اكبر رصيد من الأراضى الزراعية البكر فى افريقيا والوطن العربي منها حوالى 80% لم تستغل حتى الان . ويشكل القطاع المطري والمروى ركيزة الاقتصاد السوداني اذ يساهم بـ 35% من إجمالي الناتج القومي ويستوعب 75% من القوى العاملة (الخانجى 2003) . ومنذ بداية العهد التركيالمصري بالسودان ارتبط النشاط الزراعي بشقيه الحيوانيوالنباتي بالسوق الخارجي عبر وكلاء فى الداخل يعملون على تجميع الانتاج بغرض التصدير ولا يوضع فى الاعتبار صغار المزارعين والمنتجين ومعظم فوائد الانتاج تذهب للوسيط الرأسمالي الذى يتحكم فى الاسعار لعدم وجود صناعة تحويلية للإنتاجالزراعي واتسمت سياسة التمويل من التجار لصغار المزارعين بالاستغلال عبر ما يعرف مطياً (بالشيل) . وتطور هذا الوضع فى فترة الحكم البريطانى للسودان حيث تم التوسع فى الزراعة الالية الرأسماليةالتي زحفت على المساحات الصغيرة التي يمتلكها صغار المزارعين وتحول معظمهم الى عمالة رخيصة فى هذه المشاريع واصبح السودان عبارة عن مزرعة انتاج كبيرة مرتبطة بالسوق الرأسماليالخارجي وهذه السياسة لا تضع فى حساباتها اعتبارا لصغار المزارعين ولا تقدم تمويلا الا لتعظيم ربحها (جلال الدين 1995) . فى عام 1957 فى بداية العهد الوطني صدر قانون البنك الزراعي ولكنه لم يمارس نشاطه الا فى عام 1959 وهذا البنك يستهدف تطوير وتنمية القطاع الزراعي والعمليات الزراعية

المتوسطة وطويلة الاجل . قام البنك الزراعي ببعض الانجازات الهامة فى عام 1959 م قام بتمويل زراعة القطن عندما احجمت البنوك الاجنبية عن تمويله وبالرغم من ذلك نجد ان كبار المزارعين استأثروا بأكبر كمية من اموال البنك (اعلام بنك السودان 1970). هذا الوضع جعل هنالك صعوبات تواجه صغار المزارعين فى الحصول على تمويل بطريقة تراعى اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وحجم حيازاتهم حتى يتمكنوا من تحسين اوضاعهم المعيشية ورفع الانتاج والمساهمة فى الدخل القومي والذيتحسن قليلا بعد وضع برامج النهضة الزراعية لكنه تحسن بمعدلات بسيطة جدا .

1-2 أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من معرفة اثر التمويل الحكومي على وضع مزارعي الطلبات الخاصة اقتصاديا واجتماعيا لان الدولة وفى الفترة الاخيرة شجعت الزراعة المرورية وفتحت البنوك للتمويل وخاصة البنوك الحكومية (البنك الزراعي) مما شجع بعض المزارعين لطرق ابوابه بغية التمويل .ربما تكون نتائج الدراسة فعالة فى تحديد دور التمويل الحكومى فى تحقيق رفع الانتاجية وتغيير وضع المزارعين اقتصاديا واجتماعيا مما يساعد المخططين فى وضع استراتيجية تعالج القصور

1-3 مشكلة البحث: التمويل الزراعي يوجه لكبار المزارعين فى المشاريع والشركات الكبيرة فقط حين يعتمد اصحاب الطلبات الخاصة على التمويل الذاتي والذى لا يفي بالغرض حيث نجد صغر حجم المساحات المزروعة وقلة الانتاجية .

1-4 الاسئلة البحثية: 1/ الى اى مدى اسهم التمويل فى زيادة دخل المزارعين وتحسين مستوى المعيشة ؟ 2/ هل لبي البنك الزراعي متطلبات المزارعين ؟

1-5 فروض البحث: 1/لا يوجد اثر للتمويل الحكومي على مزارعي الطلبات اقتصاديا واجتماعيا 2/ التمويل الحكومي هو الاجدى والأفنع لان هامش الربح به قليل وتحصيله اسهل 3/ التمويل التجاري مرتفع الفائدة وقاسى فى تحصيله

1-6 اهداف البحث: التعرف على ايجابيات وسلبيات التمويل الحكومى فى منطقة الدراسة اقتصاديا واجتماعيا التعرف على مدى استمرارية التمويل الحكومي

2-1 منطقة الدراسة:

وحدة التضامن الإدارية التابعة لمحلية الدويم والتي تقع جنوب مدينة الدويم وهى حدود محلية الدويم مع محلية كوستي وغالبية الأنشطة الاقتصادية لهذه الوحدة تتمثل في الزراعة وتربية الحيوانات والتجارة والزراعة تمثل الحرفة الرئيسية وهذه المنطقة بها اكبر عدد من الطلبات

الخاصة في محلية الدويم ويزرع فيها الذرة في العروة الصيفية والقمح في العروة الشتوية وبعض الخضروات وتعتبر من أكثر المناطق إنتاجا للذرة والقمح. مجتمع البحث هم مزارعو الطلمبات الخاصة داخل وحدة التضامن الإدارية والقبائل الموجودة بالمنطقة هم الحسانية والحسنات ودويح وبعض القبائل الاخرى وهم مختلطون ببعضهم ويمثلون مجتمع واحد .

البعد النظري

1-3 التمويل

التمويل يعنى توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن مصدره ان كان من خلال القروض او التمويل الذاتي او المساعدات او اصدار السندات وغيرها وقد يستعمل البعض احيانا مصطلح التمويل مرادفا لكلمة الاقتراض الزراعي ونجد ان كلمة التمويل الزراعي مصطلح ينطوي على معنى اكثر شمولية من الاقتراض بل يشكل الاقتراض جزءا منه .وقد يستعمل ايضا مصطلح ائتمان فى بعض الاحيان مرادفا لكلمة اقتراض او تسليف او تمويل ولكن لا بد من الاشارة الى ان كلمة ائتمان تعنى المقدرة الائتمانية او الثقة التى يوليها المقرض الى المقترض ولهذا فان المقدرة الائتمانية يمكن استعمالها للاقتراض او استخدام جزء منها او ابقائها محفوظة دون استعمال لحين الحاجة اليها . لذا للمقترض وغير المقترض قدرة ائتمانية يعتمد مقدارها ممتلكات المزارع وقدرته وكفاءته وسمعته . ولكل مقترض طريقته الخاصة لتقدير قدرته الائتمانية (مرشد التمويل الزراعي 1995)

2-3 وظيفة التمويل

يمكن تعريف الادارة المالية من خلال وظائف ومسئوليات المديرين بالرغم من ان الوظائف المحددة على وجه الدقة تختلف من مؤسسة لأخرى فان بعض وظائف ومهام التمويل تعتبر اساسية فالحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسة تعتبر من الوظائف الاساسية والرئيسية لوظائف التمويل وتحصل مصادر التمويل على فوائد فى شكل متحصلات ومنتجات وخدمات وتعتبر هذه الوظائف المالية الرئيسية من الوظائف الاساسية التى يجب ان تؤدى فى كل المنظمات سواء ان كانت المؤسسات حكومية ام خيرية ام ريفية ام تجارية (فردويتسون 1993)

3-3 اهداف التمويل

ان الهدف من توفير القروض الزراعية هو تحسين وتغيير انماط الانتاج الزراعي بإدخال

وسائل ومدخلات الانتاج سعيا وراء تطوير وزيادة الانتاج وتكثيفه وتوزيعه ويجب ان ينعكس كل ذلك على دخل المزارع وتحسين احواله المعيشية والا فلا فائدة من القروض المقدمة ولتحقيق هذه الاهداف فلا بد من تكامل الخدمات الضرورية للمزارعين وبالأخص صغارهم وان تتضافر جهود كل المؤسسات التي تعمل فى الريف و تعنى بالخدمات الضرورية للإرشاد الزراعي الذى يستمد مادته الإرشادية من البحوث الزراعية - توفير وتوزيع مستلزمات الانتاج ، التخزين ، التسويق ومجمعات المزارعين .وقد ثبت ان تكامل حلقات التمويل الزراعي مع الخدمات الضرورية تؤدي الى نتائج فى توصيل الخدمات الاقتراضية للمزارعين بطريقه فعالة يظهر اثرها الإيجابي على مستوى الانتاج ونوعيته كما ان غياب حلقة من حلقات التمويل يكون لها تأثير سلبي على فاعلية القروض الممنوحة .كما ان توفير القروض النقدية فقط دون ربطها بالخدمات لا يكون لها اثر فى التنمية الزراعية وتطوير الريف او تكون بمثابة مخفف للألم فقط وربما يكون الاثر سلبا فى زيادة الفقر فى الريف لسوء الاستغلال وعدم فاعلية الاقراض ومثل هذا الوضع يعود بالفائدة على كبار المزارعين الذين يملكون المقدرة على توفير باقى الخدمات لمزارعهم وهذا يعنى توسيع الشقة بين الاغنياء والفقراء من المزارعين لذا فان الاقراض او التمويل يستعمل كوسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين صافى المزارع وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير بعض الانماط (مرشد التمويل الزراعي1995).

1/ زيادة التكوين الرأسمالى فى الزراعة حيث يساعد على زيادة راس المال المستثمر فى العمل الزراعي وخاصة عندما يكون التمويل طويل الاجل لإقامة المباني وشراء الآلات واتشاء المشاريع الانتاجية بمختلف انواعها .

2/ زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة حيث تستدعى التطورات التكنولوجية فى معظم الاحيان او ظروف اجراء تعديلات رئيسية فى المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة فقد يستلزم الامر تقنيات متطورة مثلا كتربية الدواجن بسبب تشكيل منافسة شديدة تستلزم تخفيض اسعار المنتج وتكاليف الانتاج واصرار مربي الدواجن على استبدال وسائل الانتاج التى يعمل بها .

3/ المحافظة على نشاط حجم زراعي ملائم حيث يسمح بتوسيع العمل الزراعي مما يمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة .

4/ مواجهة التقلبات الموسمية فى الدخل والنفقات اذ يتصف الانتاج الزراعي بالموسمية ويتأثر الى حد كبير بالظروف الجوية وقد يحصل المزارع على قيمة المحصول اما على دفعة واحدة او

على دفعات خلال الموسم الواحد في حين الاتفاق على العمل الزراعي عملية مستمرة ولذا فان الاقتراض يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية في الوقت الذي لا يتوافر لديه مدخلات ينفق منها.

5/ الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية حيث ينطوي العمل الزراعي على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية او الاوبئة وهنا يلعب الاقتراض دورا رئيسيا في حماية المشروع من الفشل او التصفية فعندما يتوفر للمزارع هامش ائتمان او مقدرة ائتمانية مستقلة فانه يمكن استعمالها في الاقتراض لتمويل الالتزامات الطارئة للاستمرار في عمله .

6/ اتاحة التملك حيث يساعد التمويل في تملك الارض في فترة قصيرة نسبيا اذا ما قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة اعتماد المزارع على مدخراته الشخصية فقط .

3-4 السياسات التمويلية المتبعة

يقوم بنك السودان سنويا باصدار سياسة تمويلية والتي تسعى لازدياد حقيقي في الناتج الإجمالي المحلي وخفض نسبة التضخم والعمل على استقرار سعر الصرف من ترقية اداء الصناعة من خلال الاهتمام بجانب الصرف والاستقرار النقدي من حيث حسن الكفاءة واستخدام الموارد المصرفية بتركيز التمويل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية والتي تتمثل في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والصادر والصناعات والتصدير و انتاج الطاقة والنقل والتخزين وصغار المنتجين والحرفيين والاسر المنتجة والمساكن الشعبية والفئوية واستيراد الدواء وخدماته والمعدات والاجهزة الطبية ومدخلات الصناعة والزراعة والانتاج الثقافي مع الاستمرار في سياسة ضبط الطلب الكلي وازالة القيود والسياسة المصرفية حتى تكون مع الاصلاحات المشابهة التي تمت في مجالات السياسة الكلية الاخرى مثل تحرير سوق السلع والخدمات وسعر الصرف والتجارة الخارجية وكذلك إخضاع النشاط المصرفي للمؤسسات المالية غير المصرفية لسياسة وإشراف بنك السودان وتشجيع قيام محافظ التمويل وتتضمن السياسة التمويلية وجود احتياطي نقد يلزم بنك السودان الاحتفاظ بسيولة داخلية من النقد المحلي لا تقل عن 10% من جملة الودائع الادخارية وصيد مستندات المقاصة و50% من الشيكات المصرفية الصادرة وذلك لمقابلة سحبيات العملاء اليومية وأرصدة نقدية لا تقل عن 6% رصيد لمتوسط المتحرك بجملة ودائعها بالعمل الاجنبية عدا ودائع الاستثمار وتحقيق الوظائف الأمثل للموارد المصرفية علي البنوك أن لا تقل نسبة التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن 95% من جملة التمويل في السياسة التمويلية

لبنك كل بنك بما في ذلك تمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين بنسبة لا تقل عن 5% جملة التمويل (السودان 2003) .

3-5 هوامش الأرباح المتبعة:

في حالة تمويل القطاعات ذات الأولوية لا تزيد نسبة هامش الربح عن 30% كحد أقصى وعلى البنوك تحصيل قسطا مقداره 25% من ثمن البيع في كل الحالات بعد شراء البنك للسلع موضوع التمويل وبعد بيعها لأمر بالشراء وتوقيع العقد يستثنى من ذلك تمويل الأسرة المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين (مرشد التمويل الزراعي 1995) .

أنواع الصيغ المتبعة في التمويل :

يمكن تعريف وتحديد أنواع الصيغ المتبعة في التمويل كما ورد بالسياسة التمويلية لبنك السودان 2003م في الآتي :

- 1- المرابحة : وهي نوع من انواع البيوع وهو بيع يمثل راس مال البيع زيادة ربح معلوم .
 - 2- المشاركة: وهي عبارة عن خلط مال البنك بمال اخرين او اخر بحيث لا يميزان عن بعضهما البعض وذلك بغرض استخدامه لفترة معينة لعمل ما ينتج عنه ربح وهو نوعان :
أ/ مشاركة الصفات هي ان يكون المال والعمل شريكان .
ب/ المشاركة المتناقصة وهي ان المشاركة فيه تؤدي لاحد الشريكين بنهاية مدة المشاركة بعد الاتفاق على طريقة السداد.
 - 3- المضاربة : ويقصد بها الضرب أي (السير قدماً) على انها عقد بين طرفين يدفع الاول للأخر مالا مملوكا فينجز فيه بجزء معلوم من ربحه أي شراكة في الربح بمال من احد الطرفين وعمل من الاخر والاول رب المال والثاني المضارب وهي نوعان:
أ/ مضاربة مقيدة : وهي التي تتقيد بزمان ومكان معين .
ب/ مضاربة غير مقيدة : وهي لا تتقيد بزمان ومكان معين
 4. السلم : وهو بيع اجل بعاجل أيبيع فيه الثمن في تسليم البيع .
 - 5- المزارعة : وهي عقد استثمار ارض زراعية بين صاحبها واخر يعمل علي استثمارها والمحصول شراكة بينهما .
 - 6- المساقاة : وهي عقد شراكة علي استقلال الارض بين صاحبها وأخر يقوم بزراعتها واصلاحها بحصة معلومة من ثمنها ونتاجها .
- ### 3-7-3 تحصيل واسترداد الديون:

تقوم فكرة التمويل علي أساس ان العميل يلتزم بتسديد المبلغ الذي يحصل عليه وان يتم التسديد في تاريخ أو تواريخ معينة كما هو محدد في عقد التمويل بين البنك والمقترض والتحصيل هو آخر الخطوات في سلسلة عمليات التمويل المتبعة ولكن قد يتعرض المشروع الناجح المخاطر التي تعوق السداد مما يحتم على البنك البحث عن وسيلة لاسترداد أمواله لضمان المحافظة عليه كمؤسسة تمويلية وللحفاظ علي استمراريتها وادامة عملها التتموي وهناك اساليب او طرق لتسديد القروض يتم تفصيلها في مرشد التمويل الزراعي 1995م وهي :-

1/ التسديد دفعة واحدة . وهو ان يسدد التمويل بأكمله دفعة واحدة علي حسب تاريخ الاستحقاق المحدد والمبرم في العقد .

2/ التسديد بأقساط متساوية . وهو ان تسدد اقساط دورية متساوية منتظمة شهرية او كل شهرين او ثلاثة اشهر اونصف سنوية او سنوية وذلك بعد انتهاء فترة السماح المتفق عليها .

3/ التسديد بأقساط متزايدة وهي ان تستخدم في الاستثمار او المشروع الذي يعطي إنتاجا متزايدا وهي أقساط تبدأ بقليله ثم تأخذ في التزايد .

4/ التسديد بأقساط متناقصة . تستخدم في التمويل الذي يعطى لشراء الآلات والطلبباتالخ

والتي يكون بإمكانها ان تنتج اكثر وتكون تكاليف صياغتها اقل في السنوات الاولي من عمرها وتكون في شكل أقساط كبيرة ثم تتناقص الي ان يتم السداد الكامل .

5/ التسديد بأقساط متغيره . يتم التسديد بتحديد الأقساط في هذه الحالة علي ضوء توقعات صافي الدخل المقترض خلال فترة التمويل ويجري تعديل الأقساط المدفوعة حسب الأوضاع الحقيقية للمقترض وهذا الأسلوب غير متبع كثيرا .

3-8 أسباب التخلف عن السداد:

يعتبر المقترض متخلف عن السداد اذا عجز عن التسديد في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق لأسباب قد تكون بمحض إرادته أو خارج عن إرادته ويمكن تناولها كما يلي:

أ/ المتخلف عن السداد لأسباب خارجة عن إرادته يمكن ان يكون من الفئات التالية:-

1/ عدم مراعاة التوقيت السليم في تحديد تاريخ الاستحقاق .

2/ عدم حصوله على الدخل من تاريخ الاستحقاق المحدد ويكون ذلك بسبب تأخير غير مضاد من الحصول علي الإنتاج مثل تأخير نضج المحصول .

3/ غير كافي للتسديد في تاريخ الاستحقاق لأسباب طارئة كالفيضانات أو غيرها .

- ب/ المتخلف عن التسديد بمحض إرادته وقد يكون ضمن الفئات التالية :
- 1/ الذى يسوقه ويماطل رغم قدرته ومطالبته .
 - 2/ الذى يهمل في تسديد ما عليه بسبب ضالة مبلغ التمويل .
 - 3/ الذى يعتمد الامتناع عن التسديد لخلافات بينه وبين البنك حول محتويات عقد التمويل .

1-4 طرق ومواد البحث

لجمع المعلومات قام الباحث بتوزيع الاستبيانات لبعض المبحوثين وملئت بعض استمارة الاستبيانات بواسطة الباحث من خلال استجواب المبحوثين الغير ملمين بالقراءة والكتابة . وعند دراسة الجانب النظري اعتمد الباحث على المصادر الثانوية المراجع والوثائق التاريخية موضوع الدراسة تم تحليل البيانات تحليلاً وصفيًا عن طريق الإحصاء البسيط لحسابات التكرارات والنسبة المئوية للعينة المفحوصة .

1-5 النتائج والمناقشة

نتائج التحليل أوضحت أن 100% من الممولين كانوا ذكور و الفئة العمرية 46 فما فوق كانت تمثل 60% من الممولين وهذا يشير إلي عدم خبرة النساء وخوفهم من التعامل مع المؤسسات الحكومية وخاصة البنوك وخبرة الرجال فى ذلك وان العمر له أثر فى التعامل مع البنوك والدخول فى تحديات التمويل ما مستوي التعليم للذين تم تمويلهم نجد أن الأميين يمثلون نسبة 20% والذين تعلموا بالخلوة يمثلون 30% بينما خريجو الثانوى يمثلون 40% واخيرا الذين تلقوا تعليما جامعيًا نسبتهم 10% يلاحظ من ذلك ان المتعلمين عموما كانوا اكثر المستفيدين من التمويل . وفى سؤال لهم عن الحالة الاجتماعية اتضح أن نسبة المتزوجين بين المزارعين تمثل 90% ونسبة الأرامل تمثل 10% بينما لا يوجد مطلّقين أو مهجورين يلاحظ من ذلك الاستقرار الاسري و دورها الايجابي الشئ الذى يجعل أفراد الأسرة يعملون من أجل إنجاز التمويل وفى سؤال لهم عن مهنتهم اجاب 45% بأنهم يعملون بالزراعة فقط منهم 25% مزارعين ومربيى مواشى (جدول 1)

جدول (1) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالمهنة وحياسة الارض:

النسبة%	التكرار	المهنة
25%	25	مزارع ومربي مواشى
10%	10	مزارع وموظف
20%	20	مزارع وتاجر
45%	45	مزارع فقط
100%	100	المجموع
		حياسة الارض
30%	30	ملك
40%	40	حكومة
30%	30	شراكة
100%	100	المجموع

يلاحظ ان مهنة الزراعة صارت تحتاج إلي مهنة أخرى مثل تربية المواشى أو التجارة حيث نجد أن المزارعين فقط يمثلون 45% أي اقل من النصف وذلك لعدم ضمان نجاح الزراعة وارتفاع التكلفة و ثبت من الدراسة أن ملكية الأرض المصدقة سواء كانت ملك أو حكومة أو الاتيين لم تؤثر في الحصول علي التمويل حيث نجد النسب متقاربة علماً بان كل هذه المساحات مصدقة من الجهات الزراعية نسبة الذين حيازتهم حكومية يمثلون 40% ام الذين حيازتهم ملك+ شراكه يمثلون 30% والذين حيازتهم ملك 30% يلاحظ أن أصحاب الملك لا يميلون للتمويل خوفاً علي أراضيهم من الرهن . عند سؤالهم عن طريقة الزراعة اجاب 70% انهم أصحاب الأرض 15% المؤجرين بينما 15%. الشركاء نلاحظ من ذلك أن أصحاب الارض الأكثر حظاً في التمويل مما يشير إلي أن امتلاك الأرض له أثر في الحصول على التمويل حيث يذهب التمويل للزراعة بخلاف الايجارة والشراكة حيث يكون جزء من التمويل لأجرة الأرض والشراكة.

وفى سؤال لهم عن مصدر التمويل اجاب 100% بان المصدر البنك الزراعى جدول (2)

جدول (2) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب مصدر التمويل :

النسبة %	التكرار	مصدر التمويل
100%	100	البنك الزراعي
صفر %	صفر	شركات
صفر %	صفر	تمويل ذاتي
100%	100	المجموع
		لقد تم تمويل العروة
50%	50	الشتوية
30%	30	الصيفية
20%	20	العروتين معا
100%	100	المجموع

وفى سؤال لهم عن مصدر التمويل اجاب 100% بان المصدر البنك الزراعي جدول (2) والذين قاموا بتمويل العروة الصيفية يمثلون 50% بينما يمثل الذين قاموا بتمويل العروة الشتوية 30% والذين قاموا بتمويل العروتين 20% يلاحظ أن العروة الصيفية أكثر ضماناً لبعدها عن مخاطر العطش وتمثل نصف التمويل 50% والشتوية 30% لانحسار النيل في العروة الشتوية .
نلاحظ أن المزارعين اعتمدوا على التمويل من البنك وتم تمويلهم من البنك الزراعي فرع الدويم

جدول (3) التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين لمجموعة من الاسئلة:

النسبة المئوية	التكرار	اجابة من عدة خيارات	السؤال
85%	85	زادت	المساحة المزروعة بعد التمويل
100%	100	عيني	نوع التمويل
80%	80	غير كافي	كفاية التمويل

100	100	متاخر	زمن توفير التمويل
85	85	قصيرة	فترة استرداد الاموال
95	95	قاسية	شروط استرداد الاموال
40	40	مجزى	العائد بعد التمويل
50	50	ضعيف	اثر التمويل على تنظيمات المزارعين
90	90	لا توجد متابعة	متابعة التمويل
80	80	نعم	هل ساعد التمويل في استقرار الزراعة
50	50	تسهيل العمليات الفلاحية	اثر وجود جرار من البنك
50	50	الوحدات الصحية	المنشآت التي ساهم التمويل في استقرارها

بالرجوع للجدول (3) يلاحظ أن المساحة المزروعة زادت بعد التمويل إذ بلغت 85% أي أن التمويل كان له أثر في زيادة المساحة مما يعد مؤشر جيد في أن التمويل يزيد من نسبة الأراضي المزروعة ، أما نوع التمويل عيني لضمان ذهابه في الزراعة وهذه طريقة جيدة في التمويل النقدي حيث نجد الجازولين والسماذ كان أكبر نسبة 50% بينما كان السماذ 25% و 10% لكل من الآليات وجازولين والتقايي و 50% من الممولين استفادوا من الجازولين والسماذ لارتفاع الأسعار خارج التمويل أما التقايي لم تظهر له نسبة في وسط المبحوثين وذلك لفضل بعض التقايي المأخوذة من البنك في مواسم سابقة وكان اثنان من المبحوثين تمويلهم جرارات . 80% من المبحوثين يرون ان التمويل غير كافي ولا يلبي طموحاتهم ويجعل كثير منهم يحجم عن التمويل الحكومي . عند سؤالهم عن شروط التمويل اشار 85% من المزارعين علناً الحصول على التمويل صعب حيث يطلب ضامن وبطاقة شخصية ممغنطة وغيرها من المستندات التي لا تتوفر في الريف مما أدى إلي تخلي كثير من المزارعين عن التمويل . اما عن زمن التمويل اجاب كل المبحوثين بان التمويل لا يأتي في الوقت المطلوب ودائماً يكون متأخر حيث يعتبر تأخير التمويل من اكبر اسباب إحجام المزارعين عنه . 80% من المبحوثين يرون ان التمويل غير كافي ولا يلبي طموحاتهم ويجعل كثير منهم يحجم عن التمويل الحكومي . كل المبحوثين أفادوا بان التمويل يصل في وقت متأخر وهذا يؤثر على الموسم الزراعي وكما هو معلوم فان تاريخ الزراعة هو من اهم الحزم التقنية وعالية أي تأخير يؤدي الي تدني الانتاجية . 85% اجابوا بان فترة الاسترداد قصيرة للمدخلات زراعية أما الذين اجابوا بأنها طويلة كانت نسبتهم

15% وهم الذين تم تمويلهم بالآليات والمعدات اما من اشار الى قصر الفترة فهم من فئة الممولين نقديا .

اما عند سؤالهم عن شروط الاسترداد اجاب 95% بقساوتها والذين قالوا انها وسط 5% ويرى البنك ان أي تهاون في عملية السداد يقود الى العجز وصعوبة التمويل لاحقا . وشروط التمويل صعبة ولا تتوفر للمزارع البسيط صاحب الحيازة الصغيرة مما يجعله ينصرف عن التمويل . ومن حيث فتره سداد التمويل كانت الفترة القصيرة هي السمة الغالبة وهذا طبيعي لان التمويل للموسم الواحد (صيفي او شتوي) وتكون الفترة بنهاية الموسم أحوالي 6 شهور تقريبا وهذه جيدة حيث تمنع تداخل فترات التمويل بمختلف المواسم . والعائد بعد التمويل مجزي بنسبة 40%

وأثبتت الدراسة أن تحريك تنظيمات المزارعين لم يكن بالصورة المطلوبة ويعود هذا لعدم الاستفادة الجيدة من التمويل حيث افاد 40% بأنه ساعد على تفعيل دور الاتحاد و50% اكادوا عدم وجود دور واضح للتمويل على تنظيمات المجتمع .

كما يلاحظ من ذلك انه لا توجد متابعة من البنك وأثبتت الدراسة أن العائد من التمويل لم يكن مرضيا حيث أوضح 40% من المبحوثين انه مجزي وهذه النسبة ضعيفة لان في الموسم الشتوي يقود انحسار النيل الى تعريض المحصول للعطش وفي الصيف تؤدي كثرة الأمطار وظهور الطيور الى ضياع وتقليل المنتج من محصول الذرة لهذا لم يكن العائد مرضيا . وتلاحظ الرضا من وجود الجرار الذي سهل العمليات الفلاحية .

وجد الاثر البائن لأهمية التمويل في استقرار المزارعين واسرهم من خلال النسبة العالية للمبحوثين الذين أجابوا بان التمويل ساعد في الاستقرار والتي بلغت 80% .

ونلاحظ أن الصحة حازت على قدر أكبر من الخدمات وأثبتت الدراسة أن وجود التمويل من البنك الزراعي للمزارعين كانت مساهمته اكبر في تسهيل العمليات الزراعية ولكن لم يكن هناك اثر واضح في تقليل التكلفة نسبة لارتفاع تكلفة التشغيل و أن استقرار المزارعين في منطقة الزراعة لم يساهم في الخدمات بالمستوي المطلوب لان الذين تلقوا تمويل من المزارعين بالمنطقة كان عددهم حوالي 100 مزارع خلال 3 سنوات وهذا العدد يمثل فقط حوالي 10% من جملة المزارعين بالمنطقة لذا لم تكن المساهمة بالصورة المطلوبة حيث نالت الوحدات الصحية 50% من الدعم .

6-1 التوصيات :-

خلصت الدراسة للتوصيات التالية :

1/ العمل علي تيسير وتبسيط إجراءات التمويل لمزارعي الطلمبات الخاصة واعطائهم فرص اكبر في التمويل .

2/ المتابعة المستمرة من البنك الزراعي للمساحة الممولة من بداية التحضير وحتى الحصاد وتوفير التمويل في الوقت المناسب أي قبل بداية الموسم المعني بفترة كبيرة .

3/ ان يكون التمويل كاملا من تحضير وتقوي ووقود وسماد ومبيدات وخيش وحصاد ونظافة لان الإنتاج الجيد لا يتوفر إلا بوجود كل الحزم التقنية ولا يكون تمويل جزئ .

4/ إعطاء فرصة لتمويل الذين لديهم أراضي مسجلة أو مصدق والاكتفاء بالضمان فقد يكون عندهم الرغبة في الزراعة ولديهم بعض الإمكانيات إقامة ندوات ودورات تدريبية للنساء للدخول في برامج التمويل وإظهاره لهن بعدم الخطورة وعدم التخوف منه .
المراجع

- 1- السياسة التمويلية لبنك السودان -2003
- 2- بهجت عبد المقصود - الإرشاد الزراعي -1983.
- 3- عطيات الخانجي - تعزيز دور الإرشاد الزراعي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي - الندوة القومية - قطرية السودان - 2003م.
- 4- فريد ويستون يوجين برجام - التمويل الإداري - ترجمة عدنان واحمد نبيل 1993
- 5- لجنة الإعلام والنشر بنك السودان - تأميم المصارف في السودان -1970
- 6- محمد جلال الدين - السودان وعقد التنمية المفقود -1998 م
- 7- محمد عمر الطنوبى (دكتور) ، الارشاد الزراعي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، الطبعة الاولى 1998م
- 8- مرشد التمويل الزراعي - 1995.
- 10 مصطلحات الدراسة

1/ الشيل : طريقة محلية للتسليف الزراعي يقوم فيها التاجر بتسليم المزارع مبلغ من المال يكون سعرا للجوال عند بداية الموسم ولا يرتبط بسعر نهاية الموسم ويكون غالبا ما يساوى نصف السعر عند الحصاد .



- 2/ التمويل : هو توفير النقود في الوقت الذى تمس فيه الحاجة اليها (مرشد التمويل 1995م) .
- 3/ البنك : البنك الزراعي الدويم
- 4/ الطلبات الخاصة : هى مشاريع صغيرة مملوكة للمواطن تتراوح مساحتها ما بين 5-200 فدان لكل مشروع
- 5/ الوضع الاقتصادي : هو دخل ومنصرفات المزارعين والخدمات المقدمة لهم
- 6/ الوضع الاجتماعي : التداخل الموجود بين المزارعين واسرهم وتفاعلهم واستقرارهم (بهجت 1983م)
- 7/ التبني : تقبل المزارعين للتكنولوجيا الجديدةفى مزارعهم (الطنوبى 1998م)